حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد أكتوبر – ديسمبر 2024)
http: //www. aafu. journals. ekb. eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

أثر ثورة 1979 في إيران على العلاقات الخليجية – الايرانية منذ اندلاعها إلي قيام مجلس التعاون الخليجي (1979 –1981م)

اية محمود احمد قبيصي*

كلية التربية–جامعة عين شمس
aya.mahmoud@edu.asu.edu.eg

تاريخ الاستلام: 2024/10/03
تاريخ قبول البحث: 2024/12/02
تاريخ النشر: 2024/12/30

المستخلص:

تركز الدراسة على أثر ثورة 1979 في إيران على العلاقات الخليجية – الإيرانية (1979 –1981م) وترصد أبعادها وتأثيراتها الواسعة على المنطقة، وما مثلته من تغيير أساسي وجذري في سياستها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وفي التحليل التاريخي لتلك الأبعاد يمكن تحديد عدة عناصر رئيسة باعتبارها من مسببات النزاع وهي التصادم بين القوميتين العربية والإيرانية والخلافات الأيديولوجية والتوجس من الهيمنة الإيرانية. وباستعراضنا للتطور في تلك العلاقات نجد أنها مرت قديمًا بمراحل مختلفة من التقارب والتباعد، وبعد ثورة 1979 اتخذت منحى جديدًا حيث اتبعت إيران مسارًا يهدف إلى تصدير الثورة.

أهداف الدراسة:

1– رصد أثر ثورة 1979 في إيران على العلاقات الخليجية – الإيرانية (1979 –1981م).

2– دراسة أبعاد تلك الآثار في العلاقات بين إيران ودول الخليج.

3– تتبع تطور العلاقات الإيرانية الخليجية وانعكاساتها على تطور الأحداث الإقليمية.

خطة الدراسة:

تدور محاور هذه الدراسة حول النقاط التالية:

تمهيد.

1- حماية المسلمين الشيعة في البلدان العربية الخليجية.

2- تصدير ومساندة الحركات الإسلامية المنشقة في المنطقة.

3- موقف الثورة في إيران من تكوين مجلس التعاون الخليجي.

4- قضية الجزر الثلاث.

5- قيام الحرب العراقية الإيرانية (1980).

ثم جاءت الخاتمة، والملاحق، وقائمة المصادر، والمراجع.

المنهج المتبع في الدراسة:

قمت بالاعتماد على المنهج التاريخي القائم على أساليب الوصف والتحليل للاقتراب من الواقع التاريخي آنذاك.

الكلمات المفتاحية في الدراسة:

ثورة 1979 الإيرانية؛ العلاقات الخليجية – الإيرانية؛ الحرب العالمية الثانية؛ القضية الفلسطينية؛ الدعاية الصهيونية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

تمهيد

توجهات ثورة 1979 الخارجية

كان لاندلاع ثورة 1979 في إيران تأثيرًا واسعًا في منطقة الخليج وكان لتصاعد النظام الثوري فيها أواخر عام 1978م[1] بمثابة إعلان إنذار إلى أنظمة الخليج، ودلت على ذلك جولة ولي العهد الكويتي سعد العبد الله الصباح إلى دول الخليج في ديسمبر 1978م. وانعكس التوتر السياسي بشكل واضح على الاتصالات السعودية – الكويتية التي أعقبت زيارة ولي العهد الكويتي إلى الرياض، حيث عبر الجانبان عن قلقهما إزاء الوضع المضطرب في إيران وتأثيره في دول الخليج[2]. وكان تصريح ولي العهد السعودي فهد بن عبد العزيز في يناير 1979م، معبرًا عن مساندة المملكة العربية السعودية لنظام الشاه الذي وصفه، بأنه يرتكز على الشرعية وحذر من أن استمرار الاضطراب في إيران لن يساعد على الاستقرار في الخليج [3].

كان من أهم نتائج سقوط النظام الشاهنشاهي، هو قيام النظام الجمهوري في إيران، بقيادة مرشد ثورة 1979 (آية الله الخميني) [4]، والتي باشرت بإجراء تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي الإيراني [5]. وامتدت إلى توجهات السياسة الخارجية لإيران، ولا سيما إلى النظام الإقليمي الخليجي والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي [6].

1- حماية المسلمين الشيعة في البلدان العربية الخليجية:

كان التحدي الذي طرحته ثورة 1979 الإيرانية تحدياً سياسياً دينياً، فالإسلام الثوري الذي طرحه الخميني ودعوته لتصدير ثورة 1979 إلى دول الخليج بصفة أساسية بدءاً بالعراق مروراً بالكويت فالمملكة العربية السعودية والبحرين وباقي دول الخليج العربي أدى إلى تصدع هائل في منظومة أمن هذه الدول [7].

ومنذ ثورة 1979 قامت بقيادة سياستها الخارجية على قاعدة "المقاربة الإيديولوجية الدينية الإسلامية"، فالطابع الديني للثورة وسيطرة الفقهاء على مقاليد السلطة أفضى بلا شك إلى التأثير الكبير على سياسات إيران الداخلية والخارجية، فمنذ ثورة 1979 التي نتج عنها تأسيس الجمهورية الإيرانية تم إجراء استفتاء على كونها دولة إسلامية تتبع المذهب الشيعي وتم التأكيد على ذلك في الدستور الإيراني مع إقرار ولاية الفقيه وإضافتها كأحد مكونات النظام السياسي الإيراني عندما قدمها الخميني في كتابه "الحكومة الإسلامية" والتي تتلخص في ضرورة أن يكون للأمة الإسلامية من إمام وهذا الإمام هو رجل الدين الأكثر علما وعدلا من أقرانه بين الفقهاء" لكن هذا لا يعني أن الخميني هو صاحب تلك النظرية، فهي كانت قد ظهرت قبل حوالي مائتي عام ولكن الخميني هو أول من وضعها في حيز التطبيق في إيران[8] ؛ ففي ولاية الفقيه عند

الخميني لابد أن يأتي الفقهاء على رأس الحكومة، حتى إذا كان لها حكام من غير العلماء فهم يجب عليهم – إذا كانوا على قدر كاف من التدين – أن يدركوا ضرورة رجوعهم في أعمالهم وأحكامهم للفقهاء، وعلى هذا فالحكام الحقيقيون هم الفقهاء ويكون السلاطين مجرد عمال لهم[9].

وغدت إيران تعد نفسها حامية للمسلمين الشيعة في البلدان العربية الخليجية وظهر في الاتهامات التي وجهتها القيادات الإيرانية لأنظمة هذه البلدان، واصفة إياها بأنها تقوم بممارسة القهر والاضطهاد ضد " الشيعة"ومن ذلك مثلاً، اتهام حسين علي منتظري عضو مجلس الخبراء الإيراني الذي أعرب عن دهشته لما وصفه بالقمع الذي يتعرض له الشيعة في الكويت واتهامه بمحاولة إثارة القلاقل والنزعات الطائفية في الكويت[10]. كما اتهم منتظري السلطات البحرينية كذلك بقمع الشيعة بقوله: " إن السلطات البحرينية تسيء معاملة الممثل الخاص للخميني في البحرين ". وأكد "أن إيران ستقوم بتصدير الثورة إلى كل الدول الإسلامية ". مضيفاً بقوله: "إنني أناشد كل زعماء الدول المجاورة أخذ العبرة من سقوط الشاه في إيران "[11]. وفضلاً عن ذلك، شرعت الحكومة الإيرانية بتقديم المساعدات وتجنيد المنظمات الشيعية على المستويين السياسي والعسكري [12].

كان الخميني ينطلق من قناعة تامة برسالته الدينية وسلطته الروحية العليا وقد أرسل مبعوثين شخصيين له إلى دول الخليج لينشر تعاليمه الدينية والسياسية، وكان تعيين (حجة الإسلام عباس المهيري) ابن أخت الخميني كإمام جمعة في الكويت، وكان ينشر تعاليم الخميني ضمن خطبه، وبدأ بتسييس خطبه الدينية مهاجماً ما يراه فساداً، وأغضب ذلك بطبيعة الحال الحكومة الكويتية التي أمرت بطرده من البلاد مع عدد من أقاربه بعد اتهامه بتشجيع النشاطات المعادية للحكومة الكويتية[13]. وجاء طرد المهيري بعد أن اكتشفت الحكومة الكويتية في مطلع عام 1979م، عن مستودع للأسلحة في أحد ضواحي العاصمة الكويتية، وألقائها القبض على مجموعة من الأشخاص، بتهمة أنهم كانوا جزءاً من شبكة واسعة موالية للخميني تقوم بنشاطات مشبوهة داخل الخليج، وفي البحرين طردت الحكومة البحرينية "حجة الإسلام هادي المدرسي" متهمة إياه بارتباطه بنشاطات معادية للبحرين [14].

ويعد دعم الحركات الشيعية في المنظومة العربية وبالأخص الخليجية جزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الإيرانية التي تهدف إلى خلق تفاعلات أمنية جديدة تخدم طموحها الإقليمي، حيث عمدت إيران إلى تحريك التنظيمات الشيعية في دول الخليج العربي بما يدعم استقرار الحكم في طهران، واكتساب ورقة ضغط ضد حكومات تلك البلدان[15]

تصدير ثورة 1979 ومساندة الحركات المنشقة في المنطقة

بعد نجاح ثورة 1979 سعت إيران لنشر مبادئ ثورتها باستغلال الأقليات الشيعية الموزعة بنسب مختلفة في الدول الخليجية "تصدير الثورة"؛ فالأقليات الشيعية في بقية الدول الخليجية كان لديها القدرة على تخطي حدودها الجغرافية كقوة صاعدة وهذا تفسير للمصطلح مفهوم "الهلال الشيعي" الذي أطلقه ملك الأردن عبد الله بن حسين الذي يترجم تخوفات حقيقية من تصاعد المد الشيعي السياسي الذي قد ينتهي إلى:

– تحالف ما بين الشيعة وإيران يؤدي إلى تغيير الموازين في النظام الخليجي خاصة على مستوى مؤسسات الحكم.

– التحالف سيأخذ مكانه مع التنظيمات الشيعية المتطرفة التي برزت بالخصوص في العراق. – إمكانية مناهضة المحور الشيعي للوجود الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية في الخليج خاصة أن الأقليات الشيعية تتوزع في الأراضي التي يوجد بها أكبر عدد من القوات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والاحتياطات البترولية[16].

ومنذ الأيام الأولى لقيام ثورة 1979 اتبعت إيران مسارا يهدف إلى تصديرها إلى الدول العربية كان أحد أهم المحاور السياسة إيران الإقليمية في المرحلة الأولى من عمر الجمهورية الإيرانية[17] ولقد ارتبط مبدأ تصدير الثورة ارتباطا وثيقا بإمامية ولاية الفقيه[18].

وليس من شك في أن مبدأ تصدير الثورة كان عاملاً مهماً من عوامل التوتر بين إيران ودول الخليج العربية وخاصة حين ربط آية الله الخميني تصدير الثورة ببقائها واستمرارها، وعلى الرغم من وجود المعنى العالمي لذلك المبدأ، إلا أن دول الخليج العربية مثلت أهمية خاصة في هذا المجال لأسباب جيوبوليتكية واستراتيجية[19].

ولم تقتصر العلاقات المتوترة بين إيران ودول الخليج على الهجمات السياسية لكنها امتدت إلى مساندة الحركات المنشقة في المنطقة، فقد أنشأت إيران ودعمت كلاً من (الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين) و (منظمة الثورة الإسلامية لشبه الجزيرة العربية) التي كانت تضم بعض الشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والتي تطورت بالتعاون مع بعض المنشقين والمعارضين لنظام الحكم في السعودية في عمليات اعتداء على دبلوماسيين سعوديين، وعلى مكاتب سعودية في الخليج كما شملت القيام بأعمال شغب محدودة داخل السعودية[20].

كما اتهمت حكومات الخليج العربية إيران باستغلال الشيعة في الخليج لنسف الأنظمة القائمة وعلى سبيل المثال اتهم وزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز إيران، في أعقاب أحداث المسجد الحرام في مكة المكرمة في شهر نوفمبر 1979م[21]. في إثارة مشاعر الشيعة المعادية للحكومة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية وذلك في شهر ديسمبر من ذات السنة وبدأت إيران بعد ذلك بتشجيع الناس على الاستمرار في الثورة ولهذه الغاية نشرت صحيفة كيهان الإيرانية في مارس 1980م خبراً بأن الحكومة الإيرانية قد خصصت نحو بليون ريال إيراني لتعزيز جبهات التحرير الوطنية خارج إيران ومساندتها. كما اتهم رئيس وزراء البحرين خليفة بن سلمان آل خليفة إيران بأنها تساعد الشيعة في الخليج لإسقاط الأنظمة هناك، وأن إيران تقدم لهم المساعدات والتدريبات العسكرية[22].

كما تولت إيران تمويل بعض المنظمات الثورية داخل دول الخليج العربية خاصة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية مما أدى إلى اندلاع العنف السياسي في تلك الدول، ومن بين ذلك المحاولة الفاشلة للإطاحة بالحكم في البحرين في عام 1981م، حيث أعلنت حكومة البحرين في 3 ديسمبر 1981م أنها القت القبض على مجموعة من المخربين بادعاء أنهم تلقوا تدريباتهم في إيران. واتهم وزير الداخلية البحريني المجموعة بأنها خططت لاغتيال شخصيات رسمية بحرينية، وقال: إن هذه المجموعة تتبع (الجهاد الإسلامي– الجبهة الإسلامية) ومركزها في طهران، وأن (60)

عضواً من هذه المجموعة هم من المسلمين الشيعة، من مجموع (73) متهماً، منهم (60) بحرينياً و(11) سعودياً وواحد عماني وواحد كويتي[23].

كان رد فعل الحكومة البحرينية عنيفاً على الحادث، إذ صرح رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة: " أن النظام الإيراني يشكل التهديد الأول لدول الخليج تماماً مثلما يهدد الكيان الصهيوني المشرق العربي"[24]. وفضلاً عن ذلك، اخذت الاتجاهات الإيرانية الجديدة بعض الخصائص ومنها استمرار تمسك إيران في الجزر العربية الثلاث وتجديد الادعاءات بالمطالبة في البحرين عبر بعض التصريحات ومنها على سبيل المثال تصريح صادق روحاني في مدينة قم: " إن البحرين هي المقاطعة الرابعة عشر في إيران، وأن البرلمان الإيراني الذي تخلى عن المطالبة بالبحرين عام 1970م، هو هيئة غير قانونية وغير شرعية "[25].

أدت هذه التصريحات والأحداث في دول الخليج إلى تزايد شكوك هذه الدول إزاء ثورة 1979 في إيران ودورها وتأثيرها في الخليج، واندفعت هذه الدول الست في الإسراع في تشكيل تعاون دفاعي واقي منظم في إطار (مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، والذي أعلن في يونيو 1981م[26].

2- موقف الثورة في إيران من تكوين مجلس التعاون الخليجي:

فرضت ثورة 1979 الحاجة إلى التكتل السياسي الإقليمي لدول الخليج العربي، ويعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي في مايو 1981 من أبرز إنجازات تلك المرحلة. كما شكّل اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في سبتمبر عام 1980 أخطارًا على المنطقة وجعل المنطقة مسرحًا لتدخلات الدول التي لا تضمر للمنطقة، ولا لأبنائها خيرًا، وشكّل استمرار الحرب أخطارًا وتهديدات للسلام أوجدت عاملًا إيجابيًّا لقيام مجلس التعاون الخليجي[27].

ويمثّل مجلس التعاون الخليجي مجموعة دول متجانسة سياسيا وتاريخيا واقتصاديا، وترتبط بموقع جغرافي وحدودٍ مشتركة، وذات تجارب متشابهة، ومنطقة الخليج العربي تمتاز بأهمية استراتيجية كبيرة من خلال موقعها وثرواتها الطبيعية، الأمر الذي وضعها أمام تحدياتٍ كثيرة، من هنا برزت أهمية وجود منظومة جماعية موحدة تواجه هذه التحديات والأخطار وتحافظ على المصالح المشتركة لدول المجلس، وهي السعودية، والكويت، والإمارات، وقطر والبحرين، وعمان، والتي اتفقت على إنشاء مجلس موحد يهدف لتحقيق التعاون والتنسيق والتنمية وتكامل الجهود في كافة المجالات وهو مجلس التعاون لدول الخليج العربي[28].

ومن هنا يمكن القول إن مجلس التعاون الخليجي أنشيء في مايو (1981) بعضوية ست دول هي: السعودية والإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت، ويبلغ عدد سكانه الإجمالي نحو: (47،7 مليون نسمة) ويتحكم في حوالي (500) مليار برميل نفط؛ أي ما يعادل 34% من الاحتياطي العالمي.[29] وتمتلك دوله احتياطياتٍ هائلة من الغاز الطبيعي

قُدِّرت في (2014) بنحو (42 تريليون) متر مكعب.[30] ويمثّل هذا نحو 23% من إجمالي الاحتياطي العالمي، وبلغت قيمة التبادل التجاري لدول المجلس خلال عام (2014) حوالي (1,62) تريليون دولار، وبلغت مجمل صادرات المجلس (921) مليار دولار، وارداته بلغت (514) مليار دولار[31]، وكان الهدف من إنشاء مجلس التعاون الخليجي ما يلي:

1- الوقوف في وجه أي خطرٍ يواجه المجلس من قِبَل إيران.

2- للتنسيق مع أعضاء المجلس إزاء الحرب العراقية الإيرانية.

3- حماية المنطقة من تداعيات الحرب[32].

وقد شكل إعلان تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عاملا آخر من عوامل التوتر بين الجانبين، حيث نظرت إيران إليه نظرة سلبية وعدته بمثابة حلف موجه ضدها وأداة لإبعادها عن شؤون المنطقة، وخطوة للاندماج الاقتصادي والسياسي والعسكري مما يشكل وضعا غير ملائم لمصالحها، ووصل بها الأمر إلى أن عدته بمثابة غطاء لمد النفوذ السعودي على دول الخليج العربية [33].

في هذا الصدد لم تقبل الدول الست إلا فكرة التكامل من أجل المحافظة على أمن المنطقة واستقرارها، ومواجهة الخطر الإيراني دون أي سندٍ ودعم أجنبيٍّ مهما كان مصدره، وفي الفترة ذاتها ظهر مفهوم تأمين خطوط تدفق النفط من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة، وظهرت فكرة حماية مضيق هرمز [34]. ومجابهة الخطر الإيراني [35].

3- قضية الجزر الثلاث:

شهدت الفترة 1975م – 1978م بعض الاتصالات الثنائية بين الجانب الإيراني والإماراتي وقيام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بزيارة إيران عام 1975م لتعزيز عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين، رغم توجس الإمارات الخيفة من طموحات الشاه محمد رضا بهلوي التوسعية في منطقة الخليج ودوره في الترتيبات الأمنية[36].

سعت دولة الإمارات لإحداث قدر من التوازن في علاقاتها الإقليمية مع دور أكثر حيادية في منطقة الخليج، ويظهر ذلك في ردود الفعل الإمارتية الفاترة، إزاء خطط إيران المتعلقة بأمن الخليج حتى جاء سقوط النظام الشاهنشاهي أوائل عام 1979م[37].

أصبحت إيران الموالية للغرب، ترفع شعارات معادية للصهيونية وتعمل على مناصرة "المستضعفين في الأرض" كان تساؤل الرأي العام في الخليج ماذا سيكون موقف قادة الجمهورية الإيرانية من قضية الجزر الثلاث[38]. لاسيما في ظل تصريحات بعض المسؤولين الإيرانيين في الحكومة الجديدة على ضرورة مراجعة جميع الاتفاقيات التي أبرمت في عهد الشاه محمد رضا بهلوي من جهة وضرورة إقامة علاقات حسن الجوار مع دول الخليج من جهة أخرى[39].

وكانت دولة الإمارات العربية هي الدولة الخليجية الاولى، التي أجرت الجمهورية الإيرانية الجديدة في إيران أول اتصال رسمي بها، وذلك عن طريق زيارة رئيس المحاكم الثورية في ايران صادق خلخالي، والذي وصل دبي بصورة مفاجئة[40]. وخلال الزيارة التقى خلخالي بحاكم دبي ونائب رئيس الدولة ورئيس الوزراء الشيخ راشد بن سعيد ال مكتوم. وفي اليوم التالي التقى خلخالي بالشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات في قصر المشرف مع كبار المسؤولين الإماراتيين. بعدها عقد خلخالي مؤتمراً صحفياً في منزل السفير الإيراني في (أبو ظبي) ركز خلاله على أربعة أمور [41]:

1. أن إيران تعيش في أمن كامل، وهي تسير بجميع أبنائها وراء الخميني.
2. أن علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية سيئة جداً، ولكنها مع شعب الولايات المتحدة الأمريكية ودية.
3. أن علاقات إيران مع الاتحاد السوفييتي هي ودية، ولكنه نصح موسكو بعدم التدخل في شؤون إيران.
4. أن الأحكام التي أصدرتها المحاكم الثورية كانت عادلة لأنها طالت الخونة والجواسيس والمجرمين السياسيين في إيران [42].

أما المحادثات الإماراتية – الإيرانية التي جرت في قصر المشرف. فقد تناولت الدين الإسلامي وضرورة دعم الجمهورية الإيرانية وتأكيد دولة الإمارات، بلسان الشيخ زايد ارتياحها لنجاح ثورة 1979. وخلال المحادثات فاجأ خلخالي الشيخ زايد بالقول: " أن لا خلاف بعد اليوم على تسمية الخليج، فهو الآن الخليج الإسلامي لا فارسي ولا عربي، لأن كل دول المنطقة على الخليج هي إسلامية، وأن الشاه محمد رضا بطريقة عنصرية كان يخلق من التسمية قضية "[43].

لم تكن العلاقات الودية بين دولة الإمارات و ثورة 1979 بقيادة الخميني، مفاجأة للمراقبين، فمنذ اندلاع الثورة وتوجه الخميني إلى باريس كشفت دولة الإمارات، بوسائل إعلامها عن تأييدها للثورة، وقام السفير الإماراتي في باريس سعيد سلمان بزيارات متعددة للخميني بطلب من حكومته وأحياناً من دون طلبها [44].

عندما زار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات طهران في نوفمبر 1979م كأول مسؤول عربي على المستوى القيادي لم يكن يسعى فقط لتقديم التهنئة بنجاح ثورة 1979 الإيرانية، بل كان يسعى أيضاً إلى الإسراع في مد الصلات الودية بين إيران والبلاد العربية عبر الخليج العربي، وحرص الخميني لدى استقباله رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في مقره بطهران، على أن يؤكد له على ثلاث مبادرات أساسية للثورة باتجاه دول الخليج وهي [45]:

أولاً: زوال الهيمنة الإيرانية التي كان يمارسها الشاه السابق في منطقة الخليج وبالتالي فتح صفحة جديدة من التعاون المتكامل لقمع أي محاولة أجنبية للتدخل في شؤون دول المنطقة.

ثانياً: سحب القوات الإيرانية التي كانت تعمل في خدمة سلطان عُمان قابوس بن سعيد، ليواجه بها ثورة شعب ظفار.

ثالثاً: استعداد إيران التام، للبحث في موضوع الجزر الثلاث التي كان الشاه قد استولى عليها.

كانت النقطة الثالثة هي التي حملها ياسر عرفات إلى الإمارات العربية المتحدة ليخبر بها الشيخ زايد. وفي الوقت ذاته عمم ياسر عرفات نتائج زيارته لطهران على معظم العواصم الخليجية [46].

بادر الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى الاتحادي حاكم رأس الخيمة بمناشدة الخميني أن يعيد الجزر المحتلة إلى أصحابها في رسالة غاية في الاحترام. وفي وقت لاحق أعلن حاكم رأس الخيمة بأن اتصالات خاصة قد حصلت مع الخميني بشأن الجزر، وأن موافقة مبدئية على التفاهم بشأن الجزر قد أبداها الخميني [47].

حرص المسؤولون الإيرانيون الجدد في البداية على اطلاق تصريحات فضفاضة وغير مفهومة إزاء موضوع الجزر، ومنها على سبيل المثال تصريح أبو الحسن بني صدر أول رئيس منتخب للجمهورية الإيرانية (1980م – 1981م) [48]. في بيان أذاعه راديو الرياض بتاريخ 1 أبريل 1980م أشار فيه بقوله: " إن القضية ليست قضية إيرانية أو عربية بل إنها تمثل بالنسبة لإيران توحيداً شاملاً للعالم الإسلامية وأن كل جزء من الأرض الإسلامية ملك لكل المسلمين وأن أرض الإسلام ملك لله ". ومن هذه التصريحات أيضاً القول بأن: " إيران تنظر دائماً الى مسالة الجزر لا على أنها قضية بين إيران والعرب، بل على أنها قضية بين إيران والاستعمار البريطاني "[49].

أخذ موقف إيران الجديد، يتضح من قضية الجزر، ولم ينقض سوى عام على نجاح ثورة 1979 حتى أصبح واضحاً، بأن موقف إيران الجديد إزاء قضية الجزر لا يختلف في شيء عن موقف شاه ايران ففي 10 أبريل 1980م ندد وزير خارجية إيران صادق قطب زادة بتصريحات هايل عبدالحميد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح التي أعلنها في بغداد بقوله: " إن الجزر الثلاث يجب أن تعود للسيادة العربية بعد إجراء مفاوضات مع ثورة 1979"، وطلب قطب زادة من هاني الحسن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في طهران، تقديم إيضاح رسمي حول التصريحات وأضاف إن مثل هذا التصريح يدعو للأسف الشديد[50].

قامت القيادات العسكرية الإيرانية بضغط على السلطة المدنية في طهران لاتخاذ موقف متشدد في موضوع الجزر الثلاث بحيث تراجع قادة ثورة 1979 في إيران عن وعودهم لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بأن تبحث موضوع الجزر مع المعنيين بالأمر ضمن خطة تعاون وتنسيق. كما أن الخميني لم يستجب لنداء الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة، وأعلن المقربون منه التزامهم بالتمسك بالجزر على أنها جزء من الأراضي الإيرانية [51].

أعلن الرئيس الايراني أبو الحسن بني صدر في 25 مايو 1980م: " أن إيران ترفض إعادة هذه الجزر، إلا في حالة قيام نظام سياسي في دولة الإمارات يتفق والنظام الإيراني "[52].

وقد بعث وزير خارجية إيران صادق قطب زادة برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 26 مايو 1980م يؤكد فيها: " بأن الجزر الثلاث (أبو موسى) [53] وطنب الكبرى[54] وطنب الصغرى[55]، كانت دائماً جزءاً لا يتجزأ من إيران

وعندما سحبت بريطانيا قواتها من الخليج استعادت إيران سيادتها على الجزر، فإيران إذاً لم تفعل سوى استرجاع سيادتها على جزء من أراضيها، كانت تحت السيطرة الأجنبية "[56]. كما أدلى الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر بحديث صحفي في 13 أكتوبر 1980م إلى مجلة (نوفل أوبسر فاتور) الفرنسية ادعى فيه بـ"أن شاه إيران دفع مبالغ من المال إلى بعض شيوخ الإمارات مقابل سكوتهم عن استيلاء إيران على الجزر "[57].

لذلك بعث مندوب الإمارات العربية المتحدة في هيئة الأمم المتحدة فاهم سلطان القاسمي برسالة إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، يستنكر فيها تصريحات الرئيس الإيراني قائلاً: "ونحن اذ نؤكد بشكل قاطع عدم صحة هذه الادعاءات، نرى بأن هذه التصريحات لن تؤدي إلا إلى الإساءة إلى سمعة حكومة الإمارات المتحدة، وتعكر صفو العلاقات الأخوية بين الشعبين المسلمين العربي والإيراني "[58].

في خضم هذه التصريحات بادرت الجزائر عبر وفدها الرسمي الذي زار دولة الإمارات أواخر عام 1980م برئاسة وزير الخارجية الجزائري محمد بن يحيى، للتوسط بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لإعادة الجزر، لكن أحد أعضاء الوفد الجزائري صرح بأنه يستحسن تأجيل الموضوع إلى ما بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية [59]. والتي كانت أحد المطالب العراقية الرئيسة فيها إعادة الجزر الثلاث [60]. ونلاحظ ذلك من خلال التصريحات والبيانات الرسمية العراقية [61].

صعدت إيران من تصريحاتها إزاء تمسكها بالجزر الثلاث ومنها على سبيل المثال ما صرح به في بداية عام 1981م علي شمس أردكاني السفير الإيراني في الكويت: " أن الجزر إيرانية ولا نقبل التفاوض بشأنها ". وزادت إيران من تصعيدها إلى تحذير وتهديد دولة الإمارات العربية المتحدة، إن هي أثارت موضوع الجزر أو المطالبة بها، وجاء التحذير على لسان الناطق الرسمي الإيراني بهزاد نبوي، إذ حذر الإمارات من التورط فيما سماه بـ" المؤامرات الإمبريالية بالمنطقة "[62].

بررت الحكومة الإيرانية عدم انسحابها من الجزر الثلاث بحجة التخوف من التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية، ولدى زيارة وزير المواصلات الإيراني موسى كلانتري إلى دمشق في يناير 1981م وأثناء المباحثات التي أجراها مع رئيس الوزراء السوري عبدالرؤوف الكسم حول موضوع الجزر الثلاث قال موسى كلانتري: " إن المسؤولين الإيرانيين أجروا مؤخراً محادثات مع دولة الامارات العربية المتحدة حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى "، وأضاف: " أن الايرانيين يرون انسحابهم من الجزر سيفتح الباب أمام التدخل الأمريكي فيها مشيراً إلى أن القوات الإيرانية باقية فيها حتى لا تستخدم كقواعد عسكرية ثابتة ضد شعوب المنطقة "[63].

أبدت الجمهورية الإيرانية إصرارها على التمسك بالجزر الثلاث، وحذت حذو شاه إيران الأسبق في ذلك. لكن يُلاحظ أن المعادلة الأمريكية – الإيرانية قد انقلبت رأساً على عقب فبعد أن كان الشاه الركيزة الأساسية لحماية مصالح

الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الجمهورية الإيرانية تشكل خطراً حقيقياً على هذه المصالح في المنطقة، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية هي (الشيطان الأكبر)[64].

أما دولة الإمارات العربية فقد نفت بشدة من خلال مصادرها الرسمية حدوث أي اجتماع بين المسؤولين الإيرانيين والمسؤولين في دولة الإمارات العربية وعلى أراضيها بشأن الجزر الثلاث [65]. وطالبت الإمارات إيران بإيجاد تسوية لموضوع الجزر بالطرق السلمية والوسائل الدبلوماسية المعتمدة وفق الشرعية الدولية وذلك عبر رسالة بعثت بها إلى هيئة الأمم المتحدة [66]. ومما يشار أن ممثل الإمارات في هيئة الأمم المتحدة فاهم بن سلطان القاسمي وزع على أعضاء البعثات الدولية بياناً في مطلع ديسمبر 1980م بمناسبة مرور تسع سنوات على احتلال الجزر الثلاث أكد فيه حق الإمارات بالسيادة عليها. لكن وزير الدولة للشؤون الخارجية راشد عبد الله أوضح في حديث صحفي: " أن الهدف هو إثبات حق الإمارات في السيادة على الجزر وليس المطالبة بها؛ لأن ذلك قد يتسبب في ضجة نخسر بها أكثر مما نكسب "[67]. حينها دعا الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي عهد ونائب حاكم رأس الخيمة لاستعادة الجزر الثلاث قائلاً: " يجب ألا يكون هناك تهاون في المطالبة باسترداد الجزر التي تحتلها إيران، وغير صحيح ابداً ما يقال إن الوقت غير مناسب لإثارة الموضوع في الوقت الحالي "[68].

وسعت السلطات العسكرية الإيرانية من نطاق منطقة وجودها العسكري في جزيرة أبو موسى التي تبلغ مساحتها 32 كلم تقريبا. وفي نطاق هذا التوسع قامت ببناء قرية إيرانية نموذجية وأقامت نقاطا عسكرية في المنطقة العربية من الجزيرة، واحتلت مواقع في منطقة مناجم أوكسيد الحديد الأحمر في الجزء الشرقي منها المعروف بمنطقة "الخلوة". وأشارت مصادر دبلوماسية في أبو ظبي إلى أن إيران عززت قواتها العسكرية في الجزيرة، وزادت أعداد العسكريين من 120 إلى 130 عسكري، ونصبت قواعد لصواريخ سيلك وورم الصينية الصنع[69].

كما سعت إيران الى تأسيس وضع جديد في جزيرة (أبو موسى) عبر استبدال أسماء التلال الصخرية القليلة الارتفاع الموجودة على سطح الجزيرة والذي يطلق سكان هذه الجزيرة وصف الجبل ومنها جبل (الخلوة) الذي يبلغ ارتفاعه حوالي (110) امتار. فقد استبدلت إيران الاسم العربي لهذا الجبل باسم فارسي فسمته جبل " كوه حلوا " ورفعت فوقه صورة تذكارية للخميني بارتفاع سبعة امتار وعرض خمسة امتار، تبدو واضحة للقادم الى الجزيرة من مسافة ثلاثة كيلو مترات وفي ذات الوقت عملت إيران على ضم الجزر تحت سيادتها. وهو ما تبين من التقسيمات الادارية للجمهورية الإيرانية، إذ أن جزيرة (أبو موسى) مقاطعة تضم طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرتي فارور الكبرى وفارور الصغرى وجزيرة صرى[70].

ورأى البعض أن التجاوزات الإيرانية في تلك الجزر هي بمثابة "إنذار إيراني" موجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول إعلان دمشق والولايات المتحدة الأمريكية من أن أية ترتيبات أمنية في الخليج، لا يمكن أن تتم بمعزل عن إيران والأمر الذي تريد إيران أن تبلغه إلى دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها هو أن إيران بثقلها التاريخي ورصيدها

الحضاري والثقافي، ووزنها البشري والاقتصادي والعسكري، وتشعب مصالحها السياسية والاستراتيجية في الخليج والعالم، لا يمكنها أن تقبل بدور هامشي لا يحقق أهدافها القومية في مسألة أمن الخليج. ويفصل أنصار هذا الرأي رأيهم على نحو أن حرب الخليج الثانية أظهرت هشاشة نظام الأمن الخليجي وعدم فعاليته وعدم مقدرته بمفرده على مواجهة أي تحدٍ خارجي، فكان أن أبرمت دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقات أمنية ودفاعية مع دول من داخل المنظومة العربية واتفاقات أمنية ثنائية أخرى مع دول من خارجها والملاحظ على تلك الاتفاقات أنها استبعدت إيران من الترتيبات الأمنية، وفي أقصى الحالات أعطتها دورا هامشيا، في الوقت الذي كانت فيه تصريحات المسؤولين في إيران تترك الانطباع بأن المقصود هو إقامة نظام أمني محوره إيران وهذا ما أثار خيبة الأمل لدى المسؤولين الإيرانيين من سلوك جيرانهم العرب في الخليج[71].

وينتهي أصحاب هذا الرأي إلى الاعتقاد بأن هدف إيران من إجراءاتها في جزيرة أبو موسى هو لفت انتباه دول مجلس التعاون الخليجي وحلفائها وعلى الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أنها معنية أكثر من غيرها بأوضاع المنطقة، ولا يمكن استبعادها من أية ترتيبات أمنية فيها، وأنه من المكابرة تصوّر صيغة لأمن المنطقة لا تقيم وزنا لحضور إيران القريب. والواقع أن التجاوزات الإيرانية لبنود مذكرة التفاهم ليست وليدة هذه الساعة، فقد بدأت في عهد الشاه محمد رضا بهلوي بعيد توزيع المذكرة، واستمرت في الاتساع منذ قيام ثورة 1979 وحتى انتهاء حرب الخليج الثانية واستكملت إيران تجاوزاتها بإعلانها الضم الواقعي للجزيرة بعد الربع الأول من عام 1992[72].

وشرعت ايران بانتهاك اتفاقية أبو موسى أثناء الحرب العراقية الإيرانية، إذ أدركت الأهمية الاستراتيجية للجزيرة سواء لتأمين الظهر الإيراني أو لمتابعة الموقف في مضيق هرمز[73]. إزاء ذلك فقد أحدثت إيران وجوداً عسكرياً واسعاً في منتصف الثمانينات وتعزيزات من قبل سلاحي الطيران والبحرية الإيرانية [74]. كما قامت إيران ببناء قواعداً لمنصات صواريخ أرض – جو عام 1983م على جزيرة (أبو موسى) كما استخدمت الجزيرة كقاعدة لانطلاق هجمات الزوارق السريعة على ناقلات النفط والمنشآت النفطية في الخليج خلال أزمة ناقلات النفط من عام 1987م – 1988م[75].

كما أجرى الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة اتصالاً بطهران ليلفت أنظار مسؤوليها أن ذلك الوجود مخالف للاتفاقية بين البلدين، كان الرد الإيراني أنه وضع مؤقت اقتضته ظروف المواجهة العسكرية مع العراق [76].

وفي عام 1987م زحفت قوات إيرانية على الجزء الجنوبي من جزيرة (أبو موسى) الواقع تحت سلطة إمارة الشارقة بعد ورود أنباء عن محاولة انقلابية داخل الأسرة الحاكمة القاسمية في الشارقة[77]. وأنزلوا علم الإمارة، ولكنهم سارعوا بإعادة رفع العلم والتمسك بمواقعهم بعد اكتشاف عدم صحة أنباء الانقلاب. واحتفظوا بإقامة دوريات منتظمة داخل المناطق الخاضعة للشارقة، ولكن في عام 1989م منع الإيرانيون مرور دورياتهم العسكرية في القرى العربية [78].

4-قيام الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988):

بدأت الحرب العراقية – الإيرانية على إثر التوترات التي نشبت بين البلدين عام 1980م، حيث بدأت الاشتباكات الحدودية المتقطعة بين البلدين، ثم اتهمت حكومة بغداد إيران بقصف البلدات الحدودية العراقية في 4 سبتمبر 1980، معتبرةً ذلك بداية للحرب، فعلى إثر ذلك قام الرئيس العراقي (صدام حسين) في 17 سبتمبر بإلغاء اتفاقية الجزائر عام 1975 مع إيران، واعتبار مياه شط العرب كاملة، جزءًا من المياه الإقليمية العراقية، واشتدت حدة الاشتباكات الحدودية لتصبح حربًا شاملة بين البلدين بعد قيام القوات العراقية باجتياح الأراضي الإيرانية في 22 سبتمبر 1980، ولقد سبقها تاريخ طويل من النزاعات الحدودية، وكان دافع الحرب، الخوف من أن تقوم الثورة بإلهام الأغلبية الشيعية بالعراق للقيام بتمرد، إضافة إلى رغبة العراق في استبدال إيران كقوة مهيمنة في الخليج العربي، وأمل العراق بالاستفادة من الفوضى التي خلفتها الثورة في إيران، فهاجم دون سابق إنذار رسمي، لكنه لم يحقق سوى تقدمٍ محدودٍ إلى داخل إيران وتم صدَّه سريعًا، واستعادت إيران كل الأراضي التي فقدتها بحلول يونيو 1982، وأصبحت إيران الطرف المهاجم على مدى السنوات الست المقبلة [79].

رأت دول الخليج أن الأعمال العدائية التي تقوم بها إيران موجهة ضدها، لذلك أوضحت السعودية والكويت أن الحرب العراقية الإيرانية خطر عليها بسبب ما لمستاه من خطورة ثورة 1979 عليها[80]، كما أن دول الخليج عدت أن العراق إذا سقطت فإنها ستسقط هي أيضًا، لذلك فقد وقفت إلى جانب العراق في الحرب، أما بالنسبة لقطر والإمارات فقد حاولتا على الصعيد الدبلوماسي أن تكونا حلقة وصل بين العراق وإيران.[81]

وقفت معظم الدول العربية وخاصة دول الخليج مع العراق ضد إيران [82]. وبسبب تخوف الدول الخليجية من انتصار إيران في الحرب، تجمع رؤساء دول الخليج في أبو ظبي يوم 25 مايو 1981، ليعلنوا عن قيام مجلس التعاون الخليجي الذي ضمَّ (السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عمان، الإمارات العربية المتحدة).[83] وبهذا نرى أن نشأة مجلس التعاون الخليجي كانت في الأساس مصاحبة للحرب الإيرانية – العراقية وتخوفًا من تبعاتها.

كما قدَّمت دول مجلس التعاون الخليجي دعمًا كبيرًا للعراق خلال الحرب، لذلك اتهمت إيران المجلس بأنه نشأ ليؤدي دور الوكيل عن الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج، كما اتهمت المجلس بأنه أداة لتوسيع النفوذ السعودي في المنطقة، حتى تتمكن السعودية من السيطرة على منطقة الخليج [84].

الخاتمة

مما سبق يتضح تعدد آثار الثورة في إيران على العلاقات الخليجية – الإيرانية (1979 –1981م) نتجت عن قيام ثورة لها مهام وأهداف وسياسات دينية وسياسية وثورية ألقت بظلالها على منطقة الخليج العربي بصفة خاصة وعلى العالم بصفة عامة وشكلت نقاطًا مفصلية في تاريخ العلاقات بين إيران والخليج حيث حدثت تطورات سياسية مهمة، وكان لدور الثورة في إيران تأثيرات متعددة في أحداث تلك المنطقة.

وقد تتبعت الدراسة آثار الثورة في إيران وأبعادها في العلاقات بين إيران ودول الخليج. وكذلك تتبع تطور العلاقات الإيرانية الخليجية وانعكاساتها على تطور الأحداث الإقليمية فكانت محاور هذه الدراسة تدور حول فرضية إيران لفكرة حماية المسلمين الشيعة في البلدان العربية الخليجية. وتصدير ثورة 1979 ومساندة الحركات المنشقة في المنطقة وموقفها من تكوين مجلس التعاون الخليجي. وتم تتبع قضية الجزر الثلاث. وقيام الحرب العراقية الإيرانية (1980).

وأكدت الدراسة على أن ثورة 1979 في إيران أحدثت تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي الإيراني وآلياته الخارجية وذلك من خلال توجهاتها التي قامت برؤية المذهب عند شيعة العرب كولاء سياسي لها. مما كان له أكبر الأثر في تحولات النظام الإقليمي الخليجي واتضح ذلك في محاولات إيران تمكين الجماعات الشيعية في تلك الدول وإيصالهم للحكم كنوع من إعلاء مكانة المذهب الشيعي وهو أحد الأهداف الواضحة للجمهورية الإيرانية منذ خلعت رداء العلمانية مع ثورة 1979 على الشاه.

كما ناقشت الدراسة كيف تم استغلال المذهب الشيعي كقوة ناعمة للتأثير على تلك الجماعات الشيعية التي تحاول دعمها بكل ما أوتت من إمكانيات للحصول على دعمهم بالمقابل وضمان ولاتهم مما يخدم طموحها في المنطقة.

ورغم كل تلك التوترات في العلاقات بين إيران ودول الخليج إلا أن هناك آفاق مستقبلية قد تكون مبشرة بوجود آليات تعاون خاصة منذ التحولات التي طرأت على السياسة الإيرانية بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ووفاة آية الله الخميني وانتهاء مرحلة التطرف الثوري وجنوح السياسة الإيرانية إلى العقلانية، كان لها أثرها الواضح في التقارب بين إيران وبين دول مجلس التعاون الخليجي. ولعلنا نلمس بوادر ذلك التقارب حين عقدت إيران في نوفمبر 1989م مؤتمرا دوليا في طهران تحت عنوان الخليج الفارسي كان من أبرز توصياته دعوة دول مجلس التعاون إلى التضامن والتعايش السلمي مع إيران، وقد عكست تلك التوصيات توجهات السياسة الإيرانية التي بدأت تركز على المصالح أكثر من الاعتبارات الأيديولوجية، واعتراف إيران بحاجتها إلى علاقات أكثر استقرارا مع جيرانها وشركائها التجاريين نتيجة أوضاعها الاقتصادية المتردية بسبب الخسائر الفادحة التي تكبدتها خلال حربها مع العراق وعدم استقرار أوضاعها الداخلية، إضافة إلى ذلك إدراك عجزها الكامل عن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة.

ملاحق الدراسة

ملحق (1)

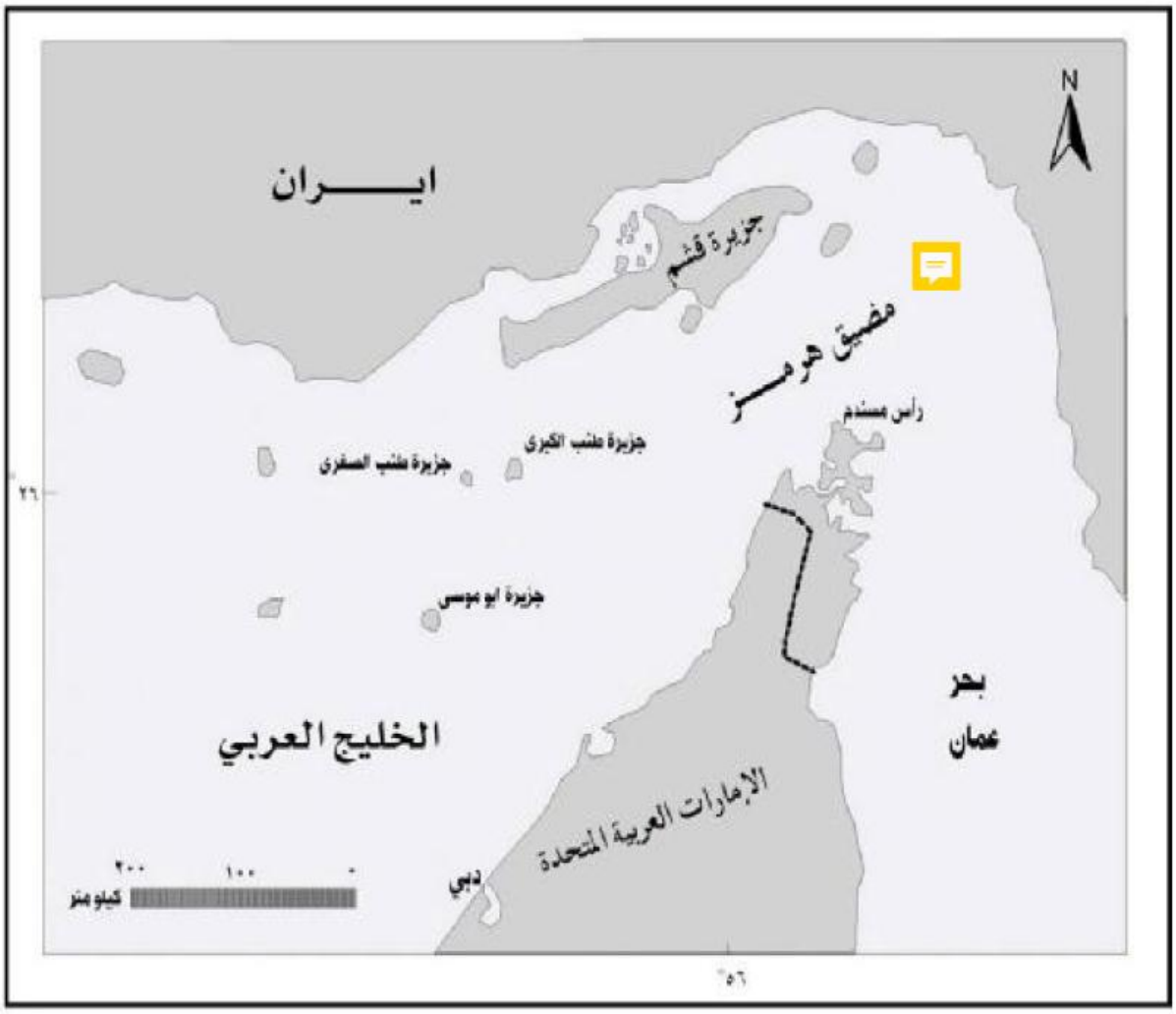

الموقع الجغرافي للجزر الإماراتية الثلاث

المجالي، إياد، الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية وإستراتيجيتها المعاصرة، ص 323

ملحق (2)

المصدر: مركز الإعلام والاتصال بمجلس التعاون الخليجي

https://www.mofaic.gov.ae/

ملحق (3)

دول مجلس التعاون الخليجي

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس التعاون الخليجي

https://www.gcc-sg.org/en-us/Pages/default.aspx

ملحق (4)

التجاوزات التي قامت بها إيران على الأراضي العراقية

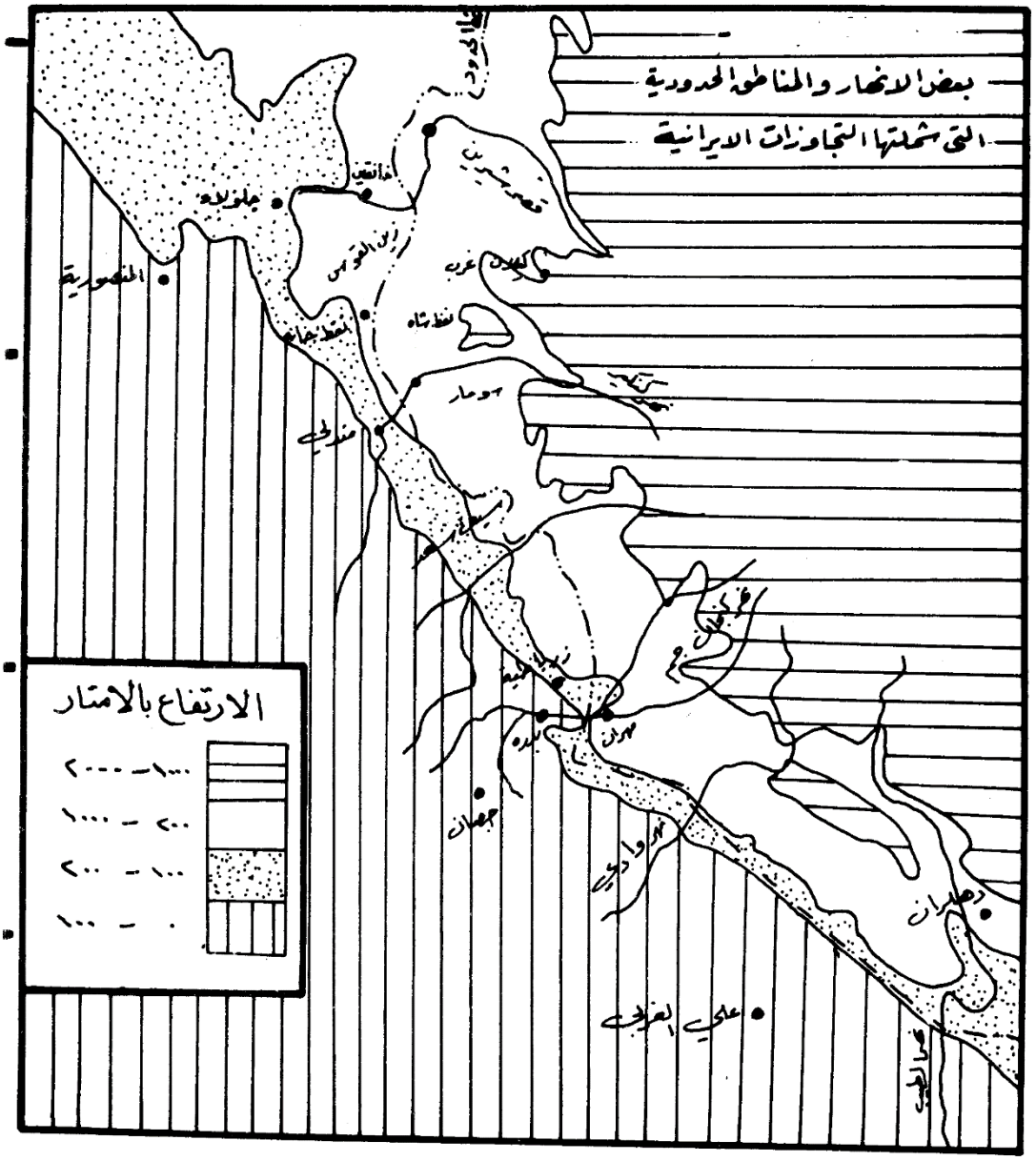

المصدر: الريحاني، عبد مخور نجم: الأبعاد الجيوبوليتيكية للاعتداءات الايرانية على الحدود العراقية، مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلد 14، عدد 2، 1982م ص 42

Abstract

The impact of the Islamic Revolution in Iran on Gulf-Iranian relations (1981−1979)

By Aya Mahmoud Ahmed Qubaisi

The study focuses on the impact of the Islamic Revolution in Iran on Gulf-Iranian relations (1979-1981 AD) and monitors the dimensions of those effects on relations between Iran and the Gulf states and their broad effects on the region, and the fundamental and radical change this revolution represented in its policy, whether on the internal or external level. In the historical analysis of these dimensions, several main elements can be identified as causes of the conflict, namely the clash between Arab and Iranian nationalism, ideological differences, and apprehension of Iranian hegemony. When we review the development of these relations, we find that in the past they passed through various stages of rapprochement and divergence, and after the 1979 Islamic Revolution, relations took a new direction as Iran followed a path aimed at exporting the revolution.

Objectives of the study:

1 −Monitoring the impact of the Islamic Revolution in Iran on Gulf-Iranian relations (1979-1981 AD).

2 −Study the dimensions of these effects on relations between Iran and the Gulf states.

3 −Tracking the development of Iranian-Gulf relations and its impact on the development of regional events.

Study plan:

The axes of this study revolve around the following points:

Introduction.

1 −Protecting Shiite Muslims in the Arab Gulf countries.

2 −Exporting the Islamic Revolution and supporting dissident Islamic movements in the region.

3 −The position of the Islamic Revolution in Iran regarding the formation of the Gulf Cooperation Council.

4 −The issue of the three islands.

5 -The outbreak of the Iran-Iraq War.(1980)

6 -List of sources and references.

Then came the conclusion, appendices, list of sources, and references.

The approach followed in the study:

I relied on the historical method, and the research sometimes required the use of the analytical method, as well as the descriptive method, which is based on describing and extrapolating phenomena.

Keywords:

Iranian Islamic Revolution; Gulf-Iranian relations; World War II; The Palestinian cause; Zionist propaganda.

الهوامش

(1) آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906م -1979م، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1999م، ص 211.

(2) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م، ص 105.

(3) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، 1997م، ص 211.

(4) ولد روح الله موسوي الخميني عام 1902م في قرية خمين التي تبعد نحو (120) كيلو متر جنوب غرب مدينة قم، كان أبوه مصطفى موسوي من علماء الدين الشيعة، انضم الخميني في شبابه الى حوزة (آية الله عبدالكريم الحائري) في مدينة قم والحوزة هي النواة الأساسية في مدارس الشيعة، وهي حلقة من الدارسين في المسجد، وتكون بست مراتب محددة للذين ينخرطون في الحوزة، فالمرتبة الأولى هي (طالب العلم) وعند تخرجه يكون (مجتهد) وهي المرتبة الثانية، والتي تعني حرفياً شخص أجهد نفسه كي يكون رايا والمرتبة الثالثة هي (مبلغ الرسالة) والرابعة هي (حجة الإسلام) والذي يصل الى هذه المرتبة يمكنه أن يؤسس حوزة خاصة به، وكلما ازداد عدد المريدين الملتفين حوله كلما اقترب من الوصول الى المرتبة الخامسة (اية الله) ولكن المرشح لا يمكن أن يصل المرتبة السادسة والأخيرة (آية الله العظمى) إلا إذا قبل في هذه المرتبة بالفعل. وكان في مقدوره تقديم بحث ديني ذو قيمة علمية، وكانت رسالة الخميني بعنوان (تحرير الو سيلة) وحسب التقاليد المتبعة في ايران لا يمكن قبول أكثر من خمسة ممن هم في مرتبة (آية الله العظمى) وفي الوقت ذاته لا يمكن القاء القبض عليهم طبقاً لدستور عام 1906م ولذلك حينما كان الخميني مجرد (آية الله) كان من الممكن للشاه ان يأمر بالقبض عليه لكنه حينما أصبح (آية الله العظمى) أصبح من المستحيل القبض عليه. محمد حسنين هيكل، مدافع اية الله قصة إيران والثورة، دار الشروق، بيروت، 2002م، ص 178، 112، 179193.

(5) عن تغييرات السياسة الداخلية انظر: آمال السبكي، المرجع السابق، ص 239 ــ 262.

(6) محمد السعيد إدريس، تطور العلاقات المصرية الايرانية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2002م، ص 455 ــ 456.

(7) المرجع نفسه، 456 ــ 462.

(8) عبد الخالق حسين، نظرية حكم ولاية الفقيه، مجلة الحوار المتمدن العدد 3238، 6 يناير 2011.

(9) علاء محمد العيد مطر، إيديولوجية الثورة الإيرانية وأثرها على التوجهات السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه دول الخليج (1979-2003)، رسالة ماجستير، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم جامعة الدول العربية، القاهرة، 2004، ص 23.

(10) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م، ص 86.

(11) سجلات وزارة الثقافة والإعلام، فصول من النزاع العراقي الايراني، بغداد، 1983م، ص 18.

(12) عبد المنعم السعيد، المرجع السابق، ص 86.

(13) صحيفة النهار اللبنانية، بتاريخ 17 / 9 / 1979م.

(14) نايف علي عبيد، المرجع السابق، ص 107.

(15) آمنة عيساوي، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية فرع دبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 106.

(16)آمنة عيساوي، المرجع السابق، ص 106/105.

(17) رندة مصطفى عبد الرحمان العلاقات الإيرانية السعودية (1990–2000)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية والآسيوية، 2010م، ص41.

(18) حنان بن غربي، البعد في السياسة الخارجية الإيرانية: اتجاه منطقة الخليج العربي، مجلة الميدان، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ع 4، 2018، ص 240.

(19) جمال زكريا قاسم، العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي: الخلفية التاريخية لعوامل التوتر وإمكانات الوفاق، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران – المستجدات الدولية والإقليمية ومتطلبات التغيير، جامعة الكويت – مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ج1، 1999م، ص 255.

(20) نايف علي عبيد، المرجع السابق، ص 107.

(21)محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2000م ص 457 ــ 458؛ محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 254 ــ 259.

(22) نايف علي عبيد، المرجع السابق، ص 107.

(23) محمد السعيد ادريس، المرجع السابق، ص 496.

(24) المرجع نفسه، ص 496.

(25) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1973م ص 422.

([26]) للمزيد من التفاصيل عن أسباب ودوافع انشاء مجلس التعاون، ينظر: فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م، ص 180 ــ 181. بشارة خضر، أوربا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأباعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م، ص 57 ــ 62.

(27)عدنان عبد الله العنزي، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية – دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2013م، ص، 47.

(28) كيم سن ها، تجارب الوحدة العربية ودور جامعة الدول العربية فيها، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2009م، ص 184.

(29) الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، "دول مجلس التعاون لمحة إحصائية"، مركز المعلومات، الرياض، 2014م، ص 5.

(30) Abi-Aad, Naji,"Natural Gas in the Arab World, Paper presented for the 8th Arab Energy Conference, Amman, 2006, p.33.

(31)خالد السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، أكتوبر1990م، ص 22.

(32) انظر: المادة الرابعة من ميثاق مجلس التعاون الخليجي.

([33]) جمال زكريا قاسم، المرجع السابق، ج1، 1999م، ص 255.

(34) قرارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام لدولة البحرين، 2012م، ص12.

(35)صالح الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميًّا، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006م، ص222؛ صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972م، ص114.

(36)ظافر ناظم سلمان، وأنيس محمد حسن الكليدار، النزاع الإماراتي- الإيراني حول الجزر العربية الثلاث المسار والتطورات، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، ع 17 بغداد 2002م، ص 55 ــ 56.

(37)أنور قرقاش، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة. الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، في مجموعة باحثين، ايران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998م ص 237.

(38)علي حميدان، بين عهدي الامبراطورية الشاهنشاهية والجمهورية الاسلامية إيران والإمارات وقضية الجزر الثلاث، صحيفة الاتحاد، الإماراتية، بتاريخ 13 / 7 / 1997م.

(39)أنور قرقاش، المرجع السابق، ص 213.

(40)سلمى عدنان محمد، ايران وامن الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة 38 البصرة 1981م، ص 156.

(41)المرجع نفسه، ص 158.

(42)عن الأحكام التي أصدرتها المحاكم الثورية، ينظر: جمال صبحي عطية، الظاهرة الخمينية والصراع على السلطة، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة 1983م ص 77 140.

(43)صحيفة الأنباء الكويتية، بتاريخ 9 / 6 / 1979م.

(44)سلمى عدنان محمد، المرجع السابق، ص 161.

(45)سلمى عدنان محمد، الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الدوريات العربية، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1981م، ص 72.

(46)المرجع نفسه، ص 74.

(47)صحيفة السياسة الكويتية، بتاريخ 3 / 10 / 1980م.

(48)ولد ابو الحسن بني صدر عام 1932م في مدينة همذان، وأكمل دراسته في إيران وحصل على شهادات الليسانس في العلوم الاجتماعية والحقوق والاقتصاد من جامعة طهران، ومنذ عام 1962م تابع دراسته في فرنسا وحصل على الدكتوراة في الاقتصاد والعلوم السياسية. وقد بدأ نشاطه السياسي منذ أن كان رئيس اتحاد الطلبة في جامعة طهران. ثم صار عضواً مؤسساً للاتحاد العالم للطلاب الايرانيين. وعندما وصل الخميني الى باريس أقام في البداية في منزل بني صدر وقد لازمه بني صدر حتى عادا معاً الى طهران في 1 / 2 / 1979م، تولى بني صدر عدة مناصب بعد ذلك. ثم رشح نفسه للانتخابات الرئاسية وفاز فيها وأصبح اول رئيس للجمهورية الاسلامية الايرانية. وبسبب الصراع على السلطة عزل عن رئاسة الجمهورية في 17 / 5 / 1981م. ثم غادر إلى باريس ومن هناك بدأ حياة المعارضة للحكومة في طهران. محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الايرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة 1983، ص 30 ــ 32.

(49)علي حميدان، بين الامبراطورية الشاهنشاهية والجمهورية الاسلامية الامارات وايران والجزر الثلاث، صحيفة الاتحاد، الإمارات، بتاريخ15 /1997/6م.

(50)محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1984م، ص 258.

(51)سلمى عدنان محمد، المرجع السابق، ص 77.

(52)سلمان والكليدار، المرجع السابق، ص 57.

([53]) تقع جزيرة أبو موسى على بعد 94 ميلا من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد نحو 75 كلم عن الساحل الإيراني، بينما تبعد عن الساحل العُماني نحو 48 كلم قبالة إمارة الشارقة، وتبلغ مساحتها 20 كلم. وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار ما عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه العذبة. كان يقطن جزيرة أبو موسى قبل الاحتلال الإيراني نحو 1000 نسمة من العرب، وفيها مدرسة ابتدائية وجمرك ومسجد وقصر لنائب حاكم الشارقة. وكان سكان الجزيرة يعملون في صيد الأسماك والرعي وتتوفر في الجزيرة معادن مهمة مثل رواسب أوكسيد الحديد والنفط. شملان يوسف العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية و إيران حول الجزر الثلاث، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مج18، ع 209، 1996، ص 53.

(54)تقع جزيرة طنب الكبرى على بعد 59 كلم جنوب غرب جزيرة قشم، وعلى بعد 78 كلم شمال غرب جزيرة الحمراء، وهي دائرية الشكل يبلغ طول قطرها نحو 3.5 كلم، ومساحتها نحو 9 كلم مربع. ويعمل سكانها في الرعي وصيد الأسماك، ويتوفر فيها النفط، وهي تابعة لإمارة رأس الخيمة، شملان يوسف العيسى، المرجع السابق، 1996، ص 53.

([55]) تبعد هذه الجزيرة مسافة 90 كلم عن الساحل العربي و13 كلم عن جزيرة طنب الكبرى، وهي على شكل مثلث طوله كيلومترين وعرضه نحو كيلومتر واحد عند نهايتها الجنوبية. وتتكون الجزيرة من 3 تلال داكنة اللون وتسكن فيها طيور بحرية، وتتبع إمارة رأس الخيمة. عبد المالك خلف التميمي الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج دراسة في تاريخ العلاقات العربية – الإيرانية، 1787 – 1971 مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية السنة 14، ع 75 يوليو 1988، ص 131

([56])علي حميدان، المرجع السابق، ص 2.

([57])المرجع نفسه، والصفحة.

([58])أرشيف وزارة الخارجية الامارتية الوثيقة رقم (A/35/727–s/1429) بتاريخ ديسمبر 1980م.

([59])التقرير السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، عدد 7، الشارقة، فبراير، 1981م، ص 3.

([60])Cordesman , Anthony H. , the Gulf and the search for strategic stability: Saudi Arabia , the military Balance in the Gulf and Trends in the Arab – Israeli military Balance , London , 1984. P.61.

([61])عدنان غائب الزبيدي، محمد ظاهر حبيب، عروبة الخليج والاطماع الإيرانية دراسة تاريخية جغرافية اجتماعية عن أحوال الخليج العربي، مطبعة أسعد، بغداد، 1972م، ص 57 ــ 61.

([62])محمد جاسم محمد، المرجع السابق، ص 259.

([63])التقرير السياسي، المصدر السابق، ص 3.

([64]) Robin Wright, The Last Great Revolution: Turmoil and Transformation in Iran , Vintag, 2001, p.33.

([65])صحيفة الاتحاد الإماراتية، بتاريخ 18 / 1 / 1981م.

([66])المرجع نفسه.

([67])صحيفة القبس، الكويتية، بتاريخ 3 / 1 / 1981م.

([68])Cancald Well, "flash points in the gulf " Abu Musa and Tunb islands , lmidde east poliey march 1 , 1996 , p.53.

([69]) الأسبوع العربي، بتاريخ 28 سبتمبر 1992.

([70])محمد جاسم محمد، المرجع السابق، ص 260.

(71) شملان يوسف العيسى، المرجع السابق، ص 60.

(72) المرجع نفسه، ص 60.

([73])فهمي هويدي، موقف إيران يحتاج إلى تفسير، صحيفة الشرق الأوسط، اللندنية، بتاريخ 19 / 10 / 1992م.

([74])محمد جاسم، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي في الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1990م، ص 150.

([75])Harold Hough , " Iranian Intentions – The Strait of Hormuz or Beyond ? " Jane's Intelligence review , October 1, 1995 , p 1.

([76]) فهمي هويدي، المرجع السابق.

([77]) صدر في الشارقة بيان أعلن ان الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم امارة الشارقة بالإمارات تنازل عن الحكم لأخيه الشيخ عبدالعزيز بن محمد القاسمي وعزا البيان المنسوب للشيخ سلطان التنازل عن الحكم إلى أخطاء في التقديرات حدثت أثناء رسم السياسة المالية والى فشل القيادات الإدارية المسؤولة عن إعداد الميزانية على الوجه الأمثل واتجاهها إلى العناية بمصالحها الخاصة واصدر الشيخ عبدالعزيز بن محمد القاسمي الذي اعلن حاكماً جديداً للشارقة قانوناً بتنظيم الجهاز الحكومي بالإمارة. اليوميات في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 33، بيروت، سبتمبر 1987م، ص 159 ــ 160.

([78]) ريتشارد سكوفيلدر، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والاراضي، في مجموعة باحثين امن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998م ص 17 ــ 18.

(79) بيداء محمود، الحدود العراقية – الإيرانية، دراسة تاريخية سياسية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006م، ص 92–115.

(80)فاضل رسول، العراق– إيران أسباب وأبعاد النزاع، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1991م ص 73.

(81)أحمد كمال، انفجار الخليج المغبون وكلمة للتاريخ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2017م، ص 31–33.

(82) المرجع نفسه، ص 60.

(83)محمد الرميحي، منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة، مجلة السياسة الدولية، عدد 72، أبريل، 1983م، ص 31.

(84) محمد السعيد إدريس، المرجع السابق، ص490.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق والقرارات والتقارير والسجلات:

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، "دول مجلس التعاون لمحة إحصائية"، مركز المعلومات، الرياض، 2014م.
- أرشيف وزارة الخارجية الامارتية الوثيقة رقم (A/35/727–s/1429) بتاريخ ديسمبر 1980م.
- سجلات وزارة الثقافة والاعلام، فصول من النزاع العراقي الايراني، بغداد، 1983م.
- قرارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المطبعة الحكومية لوزارة الإعلام لدولة البحرين، 2012م.

ثانيًا: الوثائق المنشورة باللغات الأجنبية:

- Shlomo Hillel, Operation Babylon, New York, 1987.

ثالثًا: المذكرات الشخصية:

- إسحاق بارموشيه، الخروج من العراق، ذكريات 1945–1950، القدس، 1975م.

ثالثًا: الرسائل الجامعية:

- آمنة عيساوي، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية فرع دبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010م.
- رندة مصطفى عبد الرحمان العلاقات الإيرانية السعودية (1990–2000)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية والآسيوية، 2010م.
- عدنان عبد الله العنزي، آليات ومتطلبات تفعيل التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية الكويتية – دراسة تحليلية مقارنة في ضوء خبرات وتجارب عالمية وإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2013م.
- علاء محمد العيد مطر، إيديولوجية الثورة الإيرانية وأثرها على التوجهات السياسية الخارجية الإيرانية اتجاه دول الخليج (1979–2003) رسالة ماجستير غير منشورة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2004م.
- كيم سن ها، تجارب الوحدة العربية ودور جامعة الدول العربية فيها، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2009م.
- المجالي، إياد، الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية وإستراتيجيتها المعاصرة في إدارة أنماط الصراع الإقليمي، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، 2017م.

رابعًا: المجلات والبحوث والندوات والصحف:

- اليوميات في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 33، بيروت، سبتمبر 1987م.
- بيداء محمود، الحدود العراقية – الإيرانية، دراسة تاريخية سياسية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006م.
- التقرير السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، عدد 7، الشارقة، فبراير، 1981م.
- جمال زكريا قاسم، العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي: الخلفية التاريخية لعوامل التوتر وإمكانات الوفاق، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران – المستجدات الدولية والإقليمية ومتطلبات التغيير، جامعة الكويت – مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ج1، 1999م.
- حنان بن غربي، البعد في السياسة الخارجية الإيرانية: اتجاه منطقة الخليج العربي، مجلة الميدان، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ع 4، 2018م.
- الريحاني، عبد مخور نجم: الأبعاد الجيوبوليتيكية للاعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية، مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلد 14، عدد 2، 1982م.
- شملان يوسف العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مج18، ع 209، 1996م.
- صحيفة الاتحاد الإماراتية، بتاريخ 18 / 1 / 1981م.
- صحيفة الأنباء الكويتية، بتاريخ 9 / 6 / 1979م.
- صحيفة السياسة الكويتية، بتاريخ 3 / 10 / 1980م.

- صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ 19 / 10 / 1992م.
- صحيفة القبس، الكويتية، بتاريخ 3 / 1 / 1981م.
- صحيفة النهار، اللبنانية، بتاريخ 17 / 9 / 1979م.
- ظافر ناظم سلمان، وأنيس محمد حسن الكليدار، النزاع الإماراتي– الإيراني حول الجزر العربية الثلاث المسار والتطورات، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، ع 17 بغداد 2002م.
- عبد الخالق حسين، نظرية حكم ولاية الفقيه، مجلة الحوار المتمدن العدد 3238، 6 يناير 2011.
- عبد المالك خلف التميمي الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج دراسة في تاريخ العلاقات العربية – الإيرانية، 1787 – 1971 مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية السنة 14 ع 75 يوليو 1988.
- علي حميدان، بين عهدي الإمبراطورية الشاهنشاهية والجمهورية الإسلامية إيران والإمارات وقضية الجزر الثلاث، صحيفة الاتحاد، الإماراتية، بتاريخ 13 / 7 / 1997م.
- محمد الرميحي، منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة، مجلة السياسة الدولية، عدد 72، أبريل، 1983م.

خامسًا: المراجع العربية والمعربة:

- أحمد كمال، إنفجار الخليج المغبون وكلمة للتاريخ، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2017م.
- آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906م –1979م، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1999م.
- أنور قرقاش، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ودولة الإمارات العربية المتحدة. الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل، في مجموعة باحثين، إيران والخليج البحث عن الاستقرار، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1998م.
- بشارة خضر، أوربا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأباعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997م.
- جمال صبحي عطية، الظاهرة الخمينية والصراع على السلطة، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1983م.
- ريتشارد سكوفيلدر، دول الخليج والنزاعات حول الحدود والأراضي، في مجموعة باحثين أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبو ظبي، 1998م.
- سلمى عدنان محمد، إيران وأمن الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة 38، البصرة، 1981م.
- سلمى عدنان محمد، الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الدوريات العربية، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1981م.
- صالح الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلميًّا، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006م.
- صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1973م.
- عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، دار النهار للنشر، بيروت، 1997م.
- عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م.
- عدنان غائب الزبيدي، محمد ظاهر حبيب، عروبة الخليج والأطماع الإيرانية دراسة تاريخية جغرافية اجتماعية عن أحوال الخليج العربي، مطبعة أسعد، بغداد، 1972م.
- فاضل رسول، العراق– إيران أسباب وأبعاد النزاع، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1991م.
- فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م.
- فهمي هويدي، موقف إيران يحتاج الى تفسير، صحيفة الشرق الأوسط، اللندنية، بتاريخ 19 / 10 / 1992م.

- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م.
- محمد السعيد إدريس، تطور العلاقات المصرية الإيرانية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002م.
- محمد جاسم محمد، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي في الثمانينات، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1990م.
- محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1984م.
- محمد حسنين هيكل، مدافع اية الله قصة إيران والثورة، دار الشروق، بيروت، 2002م.
- محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي البصرة 1983م.
- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002م.

سادسًا: المراجع الأجنبية:

- Cancald, Well, "flash points in the gulf " Abu Musa and Tunb islands , lmidde east policy march 1 , 1996.
- Cordesman , Anthony H. , the Gulf and the search for strategic stability: Saudi Arabia , the military Balance in the Gulf and Trends in the Arab – Israeli military Balance. London , 1984.
- Harold, Hough , " Iranian Intentions – The Strait of Hormuz or Beyond ? " Jane's Intelligence review , October1, 1995.
- Robin, Wright, The Last Great Revolution: Turmoil and Transformation in Iran, Vintage, 2001.